

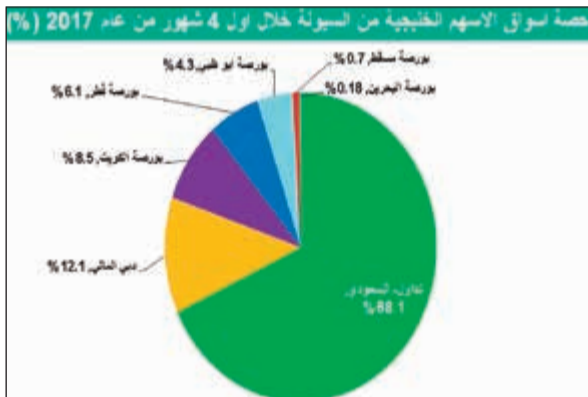
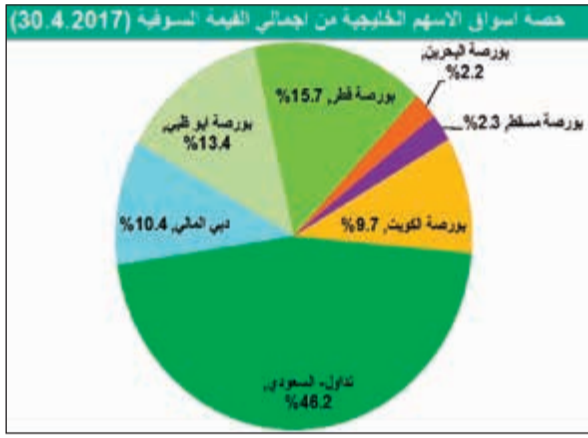


الاقتصادية

آخر أخبار الاقتصاد المحلية والعالمية زوروا موقعنا على
www.alanba.com.kw/Business

الإعلان عن ضرائب جديدة.. تراجع أسعار النفط.. نتائج مالية ضعيفة

لماذا توقفت انطلاقة الأسواق الخليجية التي بدأت مطلع العام؟



بومي للسيولة بقيمة 982 مليون دولار. أما سوق دبي المالي فقد انخفضت سيولته منذ بداية عام 2017 بنسبة 1٪ لتسجل 15 مليار دولار بالمقارنة مع 14,9 مليار للفترة ذاتها من عام 2016، وأتى في المركز الثاني من حيث السيولة بعد السعودية بحصة 12٪ وبمعدل يومي للسيولة يقارب الـ 180 مليون دولار. أما سوق ابوظبي للأوراق المالية فكانت سيولته دون تغيير عند 5,31 مليارات دولار. وبلغت سيولة أسواق الإمارات خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2017 نحو 20 مليار دولار ما يعادل 16,4٪ من سيولة بورصات الخليج. وبعد ان ضعفت السيولة في بورصة الكويت خلال عام 2016، شهدت البورصة عودة قوية لأنشطة التداول منذ بداية عام 2017 على الرغم من خسارة قوة الدفع التي بدأت بها العام حيث ارتفعت السيولة منذ بداية السنة بنسبة 187٪ لتسجل 10,54 مليارات دولار بالمقارنة مع 3,7 مليارات دولار للفترة ذاتها من العام الماضي وبالتالي كانت ثالث أعلى سيولة في الخليج بحصة 8,5٪ من السيولة الإجمالية وبمعدل يومي للسيولة قيمته 127 مليون دولار. أما بورصة قطر فأنخفضت سيولتها بنسبة 1,8٪ لتسجل 7,53 مليارات دولار ما يعادل 6٪ من سيولة بورصات الخليج وبمعدل يومي للسيولة منذ بداية السنة بقيمة 91 مليون دولار.

مليارات دولار بسبب خسائر الأسهم السعودية لنحو 10 مليارات دولار وبورصة قطر لـ 6 مليارات دولار أما بورصتا الكويت ودبي فكانت أرباحهما 6 و7 مليارات دولار على التوالي.

سيولة أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية عام 2017 بالتزامن مع الإداء السلبي لمعظم أسواق الأسهم الخليجية منذ بداية عام 2017 وحذر المستثمرين والانتقائية في الشراء وارتفاع المخاطر الاستثمارية نتيجة عدم وضوح الرؤية في أسواق النفط وتعاقد التوترات الجيوسياسية في منطقة الشرق الأوسط، انخفضت السيولة في معظم البورصات الخليجية منذ بداية السنة بالمقارنة مع الفترة المقابلة من عام 2016، ما أدى إلى انخفاض القيمة المتداولة الإجمالية في أسواق الأسهم الخليجية بنسبة 24٪ لتسجل 124 مليار دولار بالمقارنة مع 162 مليار دولار خلال الفترة المماثلة من العام الماضي، وانخفضت سيولة سوق الأسهم السعودية منذ بداية العام بنسبة 35٪ لتسجل 84,4 مليار دولار بالمقارنة مع 129,5 مليار دولار خلال الفترة ذاتها من عام 2016 ولا يزال سوق الأسهم السعودي الأعلى سيولة خليجياً بعيداً عن الأسواق الأخرى، حيث شكلت قيمة الأسهم المتداولة خلال الأربعة أشهر الأولى من عام 2017 نحو 68٪ من إجمالي سيولة الأسواق الخليجية مجتمعة وبمعدل



انخفضت قيمتها السوقية بنحو 4 مليارات دولار تلتها بورصة الكويت التي انخفضت قيمتها السوقية بنحو 1,3 مليار دولار لتسجل 92,4 مليار دولار. أما سوق

الأسهم السعودية فارتفعت قيمتها السوقية بنحو 1,84 مليار دولار لتسجل 438,3 مليار دولار. أما منذ بداية عام 2017 فقد خسرت بورصات الخليج مجتمعة نحو 4

أداء بورصة الكويت يناير - أبريل 2017

تحول إيجابي في البورصة منذ بداية عام 2017 مدفوعاً بعودة الثقة وتماسك أسعار النفط الكويتي فوق مستوى الـ 50 دولاراً للبرميل والتداول بمالية عامة قوية والقدرة على تمويل العجز المالي في الميزانية بإصدار سندات سيادية في أسواق الدين العالمية بالإضافة إلى الأداء المالي الجيد للأسهم القيادية، حيث ارتفعت أرباح الشركات المدرجة بنسبة 5,5٪ لتسجل 1,73 مليار دينار وتوزعاتها النقدية الجيدة عن عام 2016 التي بدورها ارتفعت بنسبة 29٪ لتسجل 1,25 مليار دينار والمستويات المناسبة التي سجلتها أسعار الأسهم بعد فترة طويلة من التراجع.

بمؤشرها الوزني 77,4 بينما المؤشر السعودي كان أدنى أفضل بكثير حيث ربح 19,9. أما مؤشر الكويت 15 الذي يمثل الأسهم القيادية بقيمتها السوقية والسيولة فقد ارتفع بنسبة 3,9٪. سجلت البورصة الكويتية أعلى أداء لها خلال عام 2017 حين وصلت المؤشرات عند أعلى مستوياتها في شهر يناير حيث سجل المؤشر الوزني ارتفاعاً نسبته 14,3٪ والسعري 22,8٪ وكونت 15 بنسبة 13,7٪. ارتفعت القيمة السوقية لبورصة الكويت منذ بداية عام 2017 بحوالي 1,8 مليار دينار لتسجل حالياً 28 مليار دينار بعد أن كانت ارتفعت بحوالي 3,8 مليارات دينار حتى 29 يناير 2017 حيث وصلت إلى أعلى مستوياتها خلال السنة.

المحلل المالي عوامل عدة أدت إلى عدم تماسك أداء أسواق الأسهم الخليجية خلال شهري مارس وأبريل من عام 2017 منها غياب المحفزات الرئيسية للأسواق التي تركتها دون اتجاه محدد وعمليات الشراء الانتقائية على الأسهم القيادية لاسيما في ظل الإعلانات عن النتائج المالية الفصلية وتراجع أسعار النفط إلى أقل من 50 دولاراً للبرميل على خلفية محادثات تمديد اتفاقية خفض الإنتاج لفترة 6 أشهر جديدة. لم تتماسك أسواق الأسهم الخليجية خلال شهري مارس وأبريل من عام 2017 حيث بدأت تنفخ الإندفاع الذي بدأتته في الربع الأخير من عام 2016 وكان أداء معظمها سلبياً منذ بداية السنة الحالية باستثناء بورصتي البحرين والكويت. وكذلك كان لإعلان أكثر من دولة خليجية عن عزمها تطبيق ضريبة القيمة المضافة بنسبة 5٪ مطلع عام 2018 وضريبة على دخل الشركات بنسبة 10٪ عام 2019 التأثير السلبي على سلوك المستثمرين.

بعد انخفاض في قيمتها السوقية بنحو 15,2 مليار دولار خلال شهر مارس 2017 انخفضت القيمة السوقية الإجمالية لبورصات الخليج خلال شهر أبريل بنحو 9,5 مليارات دولار لتسجل نهاية الشهر 949 مليار دولار بضغط من خسائر سوق دبي المالي التي قاربت الـ 8 مليارات دولار وبورصة قطر التي

في محافظة العاصمة.. وتراجع المتر إلى 879 ديناراً «بيتك» 10٪ انخفاضاً سنوياً بأسعار الأراضي السكنية في الربع الأول



خلال نحو عامين، وبلغ متوسط السعر للمتر نحو 3369 ديناراً في الربع الأول، محافظاً بذلك على المسار التنازلي لمستويات الأسعار، إلا أنه قد انخفض متوسط سعر المتر على أساس سنوي بنسبة 4,4٪، ويلاحظ أن هذا الانخفاض أفضل من التغير السنوي في الربع الرابع الذي نسبته 5,7٪ لكنه يفوق نسبة التراجع التي سجلها المتر في الربع الأول من العام الماضي. كما يلاحظ أن متوسط السعر في القطاع التجاري يظهر صموداً أكبر من القطاعين السكني الخاص والاستثماري.

أساس سنوي في الربع الأول مسجلة 8,6٪ مقابل تراجع سنوي أكبر نسبياً في الربع السابق مع تحسن في معدلات التراجع لجميع المحافظات وشهدت محافظة العاصمة تحسناً معدل الانخفاض الذي سجله متوسط سعر المتر المربع من الأراضي الاستثمارية، حيث تراجع متوسط السعر في الربع الأول بأقل من 1٪ عن الربع الرابع من العام الماضي.

والذي أظهر فيه سعر المتر تراجعاً أكبر على أساس ربع سنوي، حيث يلاحظ الاتجاه التصاعدي منذ عدة فصول لتحركات الأسعار المحسوبة على أساس ربع سنوي، ويبلغ متوسط السعر للمتر من الأراضي الاستثمارية نحو 1567 ديناراً في الربع الأول. وانخفض سعر المتر في معظم المحافظات بنسب متقاربة إلا أن الألف للنظر هو استقرار الأسعار في محافظة وحيدة وهي محافظة الجاهراء، كما يلاحظ أن محافظة مبارك الكبير سجلت أعلى تراجعاً بين المحافظات في الربع الأول تخطت نسبة 2٪ عن الربع السابق له.

أشار التقرير إلى أن مستويات أسعار الأراضي الاستثمارية مازالت تسير في اتجاه الانخفاض بشكل عام حتى الربع الأول من العام الحالي، لكن بوتيرة أقل من ذي قبل حيث انخفض متوسط السعر في الكويت في الربع الأول بأقل من 1٪ عن الربع الرابع من العام الماضي.

والذي أظهر فيه سعر المتر تراجعاً أكبر على أساس ربع سنوي، حيث يلاحظ الاتجاه التصاعدي منذ عدة فصول لتحركات الأسعار المحسوبة على أساس ربع سنوي، ويبلغ متوسط السعر للمتر من الأراضي الاستثمارية نحو 1567 ديناراً في الربع الأول. وانخفض سعر المتر في معظم المحافظات بنسب متقاربة إلا أن الألف للنظر هو استقرار الأسعار في محافظة وحيدة وهي محافظة الجاهراء، كما يلاحظ أن محافظة مبارك الكبير سجلت أعلى تراجعاً بين المحافظات في الربع الأول تخطت نسبة 2٪ عن الربع السابق له.

ثبات أسعار الأراضي الاستثمارية في الجاهراء.. المحافظة الوحيدة المستقرة

2٪ تراجعاً بأراضي مبارك الكبير الاستثمارية.. الأعلى بين المحافظات

3 آلاف دينار متوسط سعر المتر التجاري بالكويت

قال تقرير صادر عن بيت التمويل الكويتي (بيتك): إن معدل الانخفاض المحسوب على أساس ربع سنوي الذي شهده متوسط سعر المتر من السكن الخاص على مستوى الكويت قد تحسن خلال الربع الأول من 2017 مسجلاً 1٪ مقابل انخفاض ربع سنوي فاق 5,5٪ في الربع السابق له.

وأضاف التقرير أن تلك المعدلات تسير بشكل متذبذب بعدما سارت لفترة في اتجاه تنازلي واضح، ويلاحظ انخفاض مستويات الأسعار في عدة محافظات لكن بوتيرة أقل من ذي قبل، فيما زادت مستويات الأسعار في محافظات الأحادي بنسبة كبيرة عن الربع الرابع، بينما استقرت الأسعار على مستوى محافظة الجاهراء.

ويلاحظ انخفاض مستويات الأسعار في الربع الأول من العام الحالي بنسبة 9,2٪ عن الربع الأول من العام الماضي، نظراً لتراجعها على مستوى كل المحافظات عن ذات الفترة من العام الماضي. انخفض متوسط سعر المتر المربع من الأراضي السكنية بنسبة 1,5٪ في الربع الأول بمحافظة العاصمة عن الربع السابق له، مسجلاً 879 ديناراً في الربع الأول مقابل 892 ديناراً في الربع الرابع 2016، فيما انخفضت مستويات الأسعار بنسبة 10,6٪ في الربع الأول على أساس سنوي.

ففي أعلى مناطق المحافظة أسعاراً وهي منطقة الشويخ السكنية يقو متوسط سعر المتر المربع 1500 دينار، حيث انخفض متوسط السعر في الربع الأول بنسبة 1٪ عن السابق له، يليها منطقة ضاحية عبدالله السالم التي تأتي في المرتبة الثانية لمتوسط السعر وانخفضت فيها الأسعار بذات النسبة تقريباً.

العوائد الوطنية ترفع ملكيتها في «الثمار» إلى 14,07٪

رفعت مجموعة العوائد الوطنية للتجارة العامة والمقاولات حصة ملكيتها في شركة «الثمار» إلى 14,07٪ من نسبتها السابقة البالغة 7,97٪، وتتوزع ملكية شركة الثمار الدولية القابضة بين شريكين ممن يملكون حصة تزيد على 5٪ إضافة إلى مجموعة «العوائد» حيث تمتلك شركة الشرق القابضة 43,97٪ إضافة إلى امتلاك مجموعة الأوراق المالية 5,9٪ من إجمالي أسهم الشركة البالغة 772,8 مليون سهم بقيمة اسمية 100 فلس.

تحولت شركة «الثمار» إلى الربحية بنهاية السنة المالية في 31 مارس الماضي حيث حققت الشركة صافي ربح للمساهمين وصل إلى 3,1 ملايين دينار مقارنة بخسائر بلغت 17,6 مليون دينار بدعم من انخفاض خسائر قيمة استثمارات متاحة للبيع من 24 مليون دينار إلى قرابة 370 ألف دينار.

نقلت وكالة رويترز عن مصادر قولها، إن بنك جولدمان ساكس تقدم بطلب لهيئة المعنية بتنظيم أسواق المال في السعودية للحصول على رخصة لتداول الأسهم في المملكة في أحدث خطوة من البنوك الغربية لتوسعة عملياتها في البلاد.

وقالت المصادر: إن جولدمان قدم الطلب لهيئة السوق المالية السعودية وإذا نجح في الحصول على الرخصة فسيبرز نمو أنشطته في المملكة.

وأجم جولدمان ساكس عن التعليق بينما لم ترد هيئة السوق المالية على طلب من «رويترز»

البنك يبحث تعزيز نمو أنشطته في المملكة «جولدمان ساكس» يتقدم بطلب للحصول على رخصة لتداول الأسهم السعودية

تعزيز الأعمال» ولا يشكل قطاع البناء سوى نحو 6٪ من الاقتصاد البريطاني. لكن هذا المسح، بجانب مسح قوي مماثل عن الصناعات التحويلية نشرت نتائجه نهاية الأسبوع الماضي، يعكس علامة جديدة على أن الاقتصاد ربما يتعافى من حالة شبه الركود التي شهدتها في بداية 2017.

وأظهر تقرير أسس الجمعة نمو بناء المنازل بأسرع وتيرة منذ ديسمبر 2015 بينما زاد تشييد المباني التجارية مثل المتاجر والمكاتب بأعلى معدل منذ مارس من العام الماضي.

أظهر مسح نشرت نتائجه أسس الجمعة نشاط قطاع البناء البريطاني حيث حقق نمواً الشهر الماضي بأسرع وتيرة منذ نهاية 2015 مع تسارع بناء المنازل الذي ساعد شركات البناء على التعافي من الأداء الضعيف في بداية العام. وقفز مؤشر ماركس/سي أي بي إس لمديري المشتريات بقطاع البناء إلى 56,0 نقطة من 53,1 مسجلاً أعلى مستوياته منذ ديسمبر 2015 ومتجاوزاً جميع التوقعات في استطلاع لرويترز. وقال تيم مور الخبير الاقتصادي لدى أي اتش إس ماركس «التعافي المستمر في بناء المساكن بشكل علامة مشجعة على أن ضعف قيم العقارات في الفترة الأخيرة لم يكن حائلاً دون دخول معرض جديد من المساكن» للسوق.

نشاط قطاع البناء البريطاني رغم تراجع الطلب على العقار

رويترز: أظهر مسح نشرت نتائجه أسس الجمعة نشاط قطاع البناء البريطاني حيث حقق نمواً الشهر الماضي بأسرع وتيرة منذ نهاية 2015 مع تسارع بناء المنازل الذي ساعد شركات البناء على التعافي من الأداء الضعيف في بداية العام. وقفز مؤشر ماركس/سي أي بي إس لمديري المشتريات بقطاع البناء إلى 56,0 نقطة من 53,1 مسجلاً أعلى مستوياته منذ ديسمبر 2015 ومتجاوزاً جميع التوقعات في استطلاع لرويترز. وقال تيم مور الخبير الاقتصادي لدى أي اتش إس ماركس «التعافي المستمر في بناء المساكن بشكل علامة مشجعة على أن ضعف قيم العقارات في الفترة الأخيرة لم يكن حائلاً دون دخول معرض جديد من المساكن» للسوق.

استقر متوسط السعر في القوائم الصناعية خلال الربع الأول مسجلاً 851 ديناراً على مستوى الكويت، ويلاحظ أن تلك المستويات مازالت تسير في اتجاه تنازلي منذ فترة، كما يلاحظ أنه للمرة الأولى خلال عام مضى تسجل فيها مستويات الأسعار استقراراً على أساس ربع سنوي، بينما انخفض متوسط سعر المتر بنسبة 6٪ مقارنة بالربع الأول من العام الماضي، وقد استقرت مستويات الأسعار في جميع المحافظات خلال الربع الأول باستثناء محافظة العاصمة التي شهدت تراجعاً طفيفاً عن أسعار الربع الرابع.